

أوراق في السياسة النقدية

أ.د. عبدالحسين العنبيكي * : المنافسة كفيلة بردم الفجوة بين السعر

الرسمي والسعر الموازي للدولار

لا يخفى على المختصين في الاقتصاد بان (الاختناقات- الفوائض) في العرض والطلب على اي سلعة كانت ينعكس حتما في سعرها في السوق ، وحيث ان الدولار يخضع لنفس قواعد السلعة فهو الآخر يرتفع سعره بتنامي الطلب و/ او بتراجع العرض ، وحيث ان هذه السلعة لها محتوى احتكاري كبير يستتفر شهية الكثير من الجهات والافراد بسبب احتواء سعره الرسمي على هامش دعم كبير يجعل الدولار رخيص في العراق مقارنة بالخارج أي عدم تحقق مبدأ تكافؤ القوى الشرائية Purchasing Power parity بين العملات، الامر الذي يجعل الاستيرادات رخيصة بالتبعية وهو ما انعكس في تعزيز ريعية الاقتصاد العراقي وتحولها الى متلازمة يصعب الخروج منها ببقاء اسبابها ، لذلك تجد هذا الاحتكار الذي هو خلاف المنافسة يخلق أرضية للمضاربات والكسب السريع والتحكم بالأسواق والتفرد فيها والتحكم بالأسعار وهنا نود عرض الاتي:

أولاً: شركاء في احتكار الدولار:

1. البنك المركزي المحتكر الأكبر للدولار:

وهو احتكار اداري وقانوني متأتي بحكم وظيفته من حيث كونه الجهة الوحيدة التي تمتلك حق تنقيد العملة الاجنبية Monetization of foreign currency الى العملة المحلية (الدينار) وهي الوظيفة الاساسية للبنوك المركزية في كل العالم وليست بدعة عراقية، فأن مالك هذه السلعة المحتكرة الناجمة عن (إيرادات النفط بالدولار) هي وزارة المالية، والبنك المركزي هو المخول بالتصرف فيها بحكم وظيفته ويمكنه التصرف وفقا لثلاث سيناريوهات هي:

أوراق في السياسة النقدية

- سيناريو 1: البنك المركزي محتكر حيادي:

وتعني الحيادية ان لا يمارس ضغطا على الدولار ولا يحدد له سعر ثابت ادنى او اعلى من السعر الحقيقي وانما يبيع الدولار بسعر السوق وهذا ما يحصل في حال (سعر الصرف العائم) ، أي ان البنك المركزي يمارس التنقيد وفقا لقواعد السوق والمنافسة والرشادة التي يمارسها اي مالك لهذا الحق وهو بيع سلعته (الدولار) بالسعر السائد في السوق والذي تحدده قوى العرض والطلب وهذا ما تعمل فيه اغلب البنوك المركزية وهنا فان سعر صرف الدولار سيكون سعر حقيقي خالي من أي هامش دعم للعملة المحلية (الدينار) لأنه سعر تحدده قوى السوق (العرض والطلب) ويكون في هذه الحالة النظام المعتمد هو نظام تعويم العملة الاجنبية Foreign currency floating system والعملة هنا هي الدولار ، أي ان (السعر الرسمي للبيع = السعر الحقيقي) وعندها فان البنك المركزي سيجني (ربح حقيقي) أي دنانير اكثر مقابل نفس الكمية التي كان يبيعها قبل التعويم وسيرتفع سعر الدولار باتجاه السعر الحقيقي وهذا يحقق مكاسب للبنك المركزي لأنه يستحوذ على كم اكبر من العملة في التداول وقدرة اكبر في التحكم بعرض النقد ومكاسب اكبر بالتبعية للموازنة العامة للدولة المقومة بالدينار والتي تترجم الى ترليونات اكثر بالدينار مقابل مليارات اقل بالدولار ناجمة عن بيع النفط ، الامر الذي يمنح الحكومة قدرة اكبر في الانفاق ويمكنها من ممارسة تصحيح افضل في توجيه الانفاق بالشكل الذي يحمي الشرائح الاجتماعية الهشة التي ستفقد جزء من قدرتها الشرائية جراء ارتفاع سعر صرف الدولار او تراجع سعر صرف الدينار ، وبالتبعية فان التعويم يلغي اي (هامش دعم) يوفره سعر الصرف للسلع المستوردة والذي يساوي مقدار (هامش الدعم) الذي كانت تحظى به العملة المحلية قبل التعويم وهذا يعني انه سيوفر حماية مهمة للمنتج المحلي تساوي كذلك (هامش الدعم) الذي كان يتمتع به الدينار قبل التعويم، وهذا يعني ان الفجوة التي كانت قبل التعويم بين سعر الصرف الحقيقي الذي تحدده قوى السوق وسعر الصرف الرسمي المدعوم الذي يحدده البنك المركزي كانت تمثل دعم صافي للاستيرادات سوف يتم التخلص منها بالتعويم في حال حصوله.

أوراق في السياسة النقدية

- سيناريو 2: البنك المركزي محتكر جشع:

لو كان البنك المركزي محتكراً جشعاً كأى تاجر محتكر مثلاً لكان بإمكانه ان يتحكم بالبيع وبسعر الصرف الذي يرثيه ويعتمد سياسة سعر الصرف الثابت ، أى بإمكانه بيع الدولارات بسعر عالي يفوق السعر الحقيقي (السعر الرسمي للدولار اكبر من السعر الحقيقي) للحصول على الربح الاحتكاري وسيكون سعر الصرف للدينار متضمناً (هامش دعم عكسي) أى بالسالب ، كأن يبيع (1 دولار = 5000 دينار) فسوف تكون السلع المستوردة غالية جداً ولا يمكن الاستيراد الا نادراً وسيكون انخفاض الاستيراد سبباً في عدم القدرة على ادخال التكنولوجيا والمعارف الفنية فيكون ذلك قيد على التنمية الا انه سوف ينمي نمط تكنولوجياي موروث ويعزز الاعتماد على الذات في كثير من المجالات، وسيكون تهريب الدولار غير مجدي لخارج البلد لأنه غالي في العراق قياساً بالدول الأخرى، بل ان ذلك سيشجع التهريب العكسي أي انه يُهرب من الخارج للداخل وسوف يبيع البنك المركزي دولارات قليلة مقابل دنائير كثيرة ، وسيكون هنالك معدلات تضخم عالية تنعكس في تآكل دخول الطبقات محدودة الدخل وبالأخص الموظفين ذوي الدخل المحددة بقوانين صارمة وستتحول الدولة الى طاردة للموظفين وتنتفي الرغبة في التعيين في الحكومة وتزداد الرغبة للعمل في القطاع الخاص كون القطاع الخاص يستطيع التكيف مع التضخم برفع أسعار السلع والخدمات التي ينتجها او التي يتاجر بها، وسوف تكون المعايير الاجتماعية ليس لها أولوية في السياسة النقدية، وسوف تفقد العملة العراقية (الدينار) وظيفتها كمستودع للقيمة لأنها تتآكل سريعاً كما تفقد وظيفة كونها مقياس للقيمة لصالح الدولار ، وسوف تزداد الدولة حيث يحتل الدولار مساحة أوسع في تغطية التعاملات اليومية، الا ان الحكومة ستكون لديها قدرات عالية للتمويل بالدينار سواء للتحويلات الاجتماعية او للمشاريع وسوف تزداد الكتلة النقدية ويمكنها من تمويل المشاريع الكبيرة في البنى التحتية والانشاءات التقليدية.

أوراق في السياسة النقدية

- سيناريو 3: البنك المركزي محتكراً رحوماً:

عندما يغالي البنك المركزي في الرحمة فيبيع الدولارات التي يحتكر بيعها بحكم القانون بسعر صرف رسمي ثابت يقل كثيراً عن السعر الحقيقي الذي تحدده قوى السوق، أي انه يغالي في دعم العملة المحلية فيخلق (هامش دعم كبير) يظهر في فجوة كبير بين سعر الدينار الحقيقي وسعره الرسمي، تؤدي الى المزيد والمزيد من الرعية في الاقتصاد وسيادة أنماط استهلاكية مشوهة ، وعادة ما يكون متحججا برعاية الشرائح الفقيرة او بتعبير ادق يغالي في المتاجرة بمظلومية الطبقات الفقيرة او عندما يكون ممثلاً لإرادة جهات منتفعة من هذا السيناريو كما هو حاصل لدينا في العراق في العقدين الأخيرين ويمارس سياسة ذات اثر اجتماعي شعبي على حساب المعايير الاقتصادية ، وبافتراض ان الاقتصاد مغلق أي ليس له علاقة بالعالم الخارجي وبافتراض كذلك ان الناتج القومي الإجمالي هو الناتج القومي الصافي باستبعاد الضرائب والاعانات، وكذلك الاستثمار هو صافي باستبعاد مخصصات الاندثار من طرفي المعادلة، سنكون امام شرط التوازن بين الدخل الكلي والانفاق الكلي هو الاتي :

$$C+I=Y$$

$$C+S=Y..... S=I$$

حيث ان: Y : الدخل الكلي، C : الاستهلاك الكلي ، I : الاستثمار الكلي ، S : الادخار

وحيث ان الدخل الكلي Y يوزع بين الاستهلاك C والادخار S وبما ان الاستهلاك كبير جدا نتيجة لوجود الدولار الرخيص الذي يجعل الاستيرادات رخيصة فان النمط الاستهلاك صار مشوها وميزان المدفوعات بالتبعية صار مشوها لتعاظم الاستيرادات على حساب الصادرات باستثناء الصادرات النفطية (هبة السماء) التي لا تحتاج الى فعاليات اقتصادية مهمة كونها محصورة في قطاع الاستخراج دون التمدد الى قطاع الصناعة النفطية التحويلية الا بحدود ضيقة الامر الذي يجعل العراق يخسر الكثير من القيم المضافة

أوراق في السياسة النقدية

الممكنة، وكلما ازداد الاستهلاك صار على حساب تراجع الادخار، وبغض النظر عن عادات المجتمع التي تفضل الاكتناز على الادخار فان تراجع القدرة الادخارية تخفض من قدرة المصارف على تعبئة ادخارات صغار المدخرين لتمويل الاستثمار ولذلك يعوق الاستثمار بعائق تمويلي هذه المرة بالإضافة الى العوائق الهيكلية الكثيرة، وكل ذلك يبقي البلد مستهلكا غير منتجا ومستوردا غير مصدرا.

صحيح ان البنك المركزي قد لبس جلباب الرحمة ليظهر انه محتكر رحوم في هذا السيناريو القائم في العراق الا انه نقل الاحتكار الى محتكرين ثانويين فقد اخفى تحت جلبابه حقيقة انه قام بترحيل خواص الاحتكار من خائنه الى خانة محتكرين ثانويين بسياسته النقدية هذه التي صارت سببا في خلق بؤر احتكارية كبيرة تعتاش عليها مافيات كبيرة تغولت على مدى زمني طويل وصارت لها بصمات واضحة في جميع القرارات الاقتصادية وحتى السياسية وهي من بيدها وضع التصنيفات للمصارف وبالتبعية تحديد الحصص التي يحصل عليها رواد نافذة بيع الدولار من الدولار الرخيص لتحقيق أرباح طائلة حجب الجهاز المصرفي لعقدين من ممارسة مهامه في تمويل التنمية، نتناولها في الفقرة اللاحقة.

2. المحتكرين الثانويين للدولار:

وهم جميع المصارف الحكومية والمصارف الأهلية والصيرفات وشركات الحوالة وهي في الغالب مملوكة لجهات متنفذة (أحزاب وافراد) والتي تحصل على الدولار من نافذة بيع العملة، بالسعر الرسمي المدعوم، ووفقا لمبدأ ان أي سلعة مدعومة تصبح بؤرة احتكارية، فقد صار المتنفذون الأقوى هم الاقدر على احتلال مواقع متقدمة في الحصص الدولارية المدعومة، وهؤلاء يعتاشون على (هامش الدعم لسعر الدينار) ويحصلون على دولار رخيص و جنوا من خلال التجارة بالنقد مليارات الدولارات من الأرباح من منجم (نافذة بيع الدولار) على مدار عقدين من الزمن فصار لهم اليد الطولى التي تتحكم في القرار الاقتصادي وفي إدارة المؤسسات الاقتصادية وحتى في تعيينات قادة تلك المؤسسات، ويحصلون لمصارفهم وصيرفاتهم وشركاتهم على افضل التصنيفات التي تجعل حصتهم من الدولارات اكبر، وعلى مر السنوات كانوا هؤلاء المتنفعين يجيدون التباكي

أوراق في السياسة النقدية

على فقر وبؤس الشعب في حال تم التلاعب بهامش الدعم لقيمة الدينار ويصورون من خلال القنوات الإعلامية التي يملكوها ان الشعب سوف يموت جوعا في حال ترك الدينار دون دعم ، وعبؤا ببراعة الراي العام وجعلوا القاصي والداني يعلق الفقر ونقص الخدمات وكل مشاكل الدنيا على (سعر الدولار) ليس حبا بهذا الشعب ولكن لاستمرار حصولهم على دولار رخيص، نعم، الدولار الرخيص الذي دمر الاقتصاد العراقي وابقاه في اسفل قاع الريعية يعتمد في كل شيء على السلع المستوردة ولا ينتج شيئا وهذه اسوء انواع التبعية للخارج التي تهدد استقلال البلد الاقتصادي ولا يوجد استقلال سياسي دون الاستقلال الاقتصادي، كما ان الدولار الرخيص في العراق مقارنة بكل دول الجوار والعالم يجعل هذا الدولار يهرب لأنه كأى سلعة لابد ان تهرب من المكان الذي تكون فيه رخيصة باتجاه المكان الذي تكون فيه اعلى، فالدولار الناجم عن بيع النفط القسم الأكبر منه يهرب والقسم الآخر يُهْرَبُ، فالذي يهرب هو خروج اصولي لأنه يمثل حركة راس المال في ميزان المدفوعات لأنه كلما أراد ان يبقى في البلد ويحقن في دورة الدخل على شكل استثمارات اصطدم بحواجز كونكريتية من الموانع والتعقيدات الإدارية وتعقيدات الحصول على الأرض للمشروع وتعقيدات التحاسب الضريبي وتعقيدات استيراد مدخلاته وتعقيدات الشحن والنقل والخزن والحصول على الطاقة وتعقيدات التنفيذ وسلسلة الابتزازات التي تنهال عليه من الكثير من موظفي الدولة الفاسدين او من مجموعات المنفلتين، اما الجزء الذي يُهْرَبُ فهي تلك الدولارات الناجمة عن الفساد والسرقات في العقود الحكومية والمشاريع الوهمية او الاستيلاء على أراضي الدولة او أراضي الناس وبيعها والتي يخشون عليها من سؤال (من اين لك هذا؟) وفي كلتا الحالتين هنالك دولار رخيص يتضاعف سعره حال خروجه، ولا يمكن منعه من الهرب والتهريب مهما مارست الدولة من طرق بوليسية ومهما تشددت في إجراءاتها ذلك ان كل الأطراف المكلفة بالرقابة والمنع والتشديد هم ذاتهم سيجدون أنفسهم يمارسون المتاجرة بالدولار ليس الا، وتتحقق لهم جدوى اقتصادية هائلة كون المسوغات موجودة وحجج المنع داحضة، فعلى الحكومة ان تعتمد حلول حقيقية

أوراق في السياسة النقدية

في التأثير في العرض والطلب، وليس الطرق القمعية ولا طرق استجداء الوطنية او الاتهامات بالخيانة الوطنية للتجار والمضاربين والتي لا يمكن ان تجدي نفعا اذ لا علاقة لتلك الحلول بأصل المشكلة.

فلو اخذنا مؤشراً واحداً فقط من بين الالف المؤشرات بعثه لي احد الاخوة المهندسين ، فأننا سنكتشف ببساطة المعادلة المقلوبة، ففي عام 2022 فقط اشترى العراقيون (6241 عقارا) في تركيا، فأجبت ان ذلك احد المنافذ التي يَهْرُب اليها الدولار، لماذا؟، لان العراق يريد ان يبقى اسير المعادلة المقلوبة ان تبقي العراق مستهلك باذخ بلا تنمية وبلا بناء، وهي معادلة (الدولار رخيص والعقار غالي) في العراق لذلك يَهْرُب الدولار لتركيا ليجد نفسه غالي والعقار رخيص، لأننا لا نريد ان نبني ونتقدم، بل نريد ان نشبع في يومنا ونغمض اعيننا عن المستقبل، ولان مهندسي العراق خلعوا بدلات العمل والبناء وجلسوا خلف المكاتب ليمارسوا اعمال إدارية او اقتصادية ومالية ليست من مهامهم و لم يبنوا عقارات فانخفض عرضها وارتفع سعرها، ولأنهم اقحموا انفسهم بصنع القرار الاقتصادي والمالي، فقد خفضوا الدولار فهرب باحثا عن مكان يكون فيه غالي ، بينما الامر معكوس في تركيا اذ انشغل مهندسوهم بالعمل والبناء وانغمس مختصوهم بالمال والنقد والاقتصاد بصنع القرار الاقتصادي، فكان الدولار لديهم غالي والعقار رخيص، منطقتين مختلفتين تماما للأسف، لدينا هدام ولديهم بناء.

ثانيا: لماذا فقد البنك المركزي أدوات ضبط سعر الدولار في الازمة الحالية؟:

كان الإيقاع روتينيا حتى حصلت الازمة الحالية للدولار التي صارت مختلفة تماما، حيث كان كلما زاد الطلب على الدولار بالشكل الذي يسمح بارتفاع سعره الموازي قام البنك المركزي بزيادة مبيعاته اليومية (عرض الدولار) لإشباع كامل الطلب الى الحد الذي يحافظ فيه على السعر الموازي لصرف الدولار يتراوح بين حدين ادنى واعلى قريبين من السعر الرسمي، المختلف في هذه الازمة هو ان البنك المركزي لا يعاني نقص في الدولار الذي يبيعه في نافذة بيع الدولار كما كان يحصل في الازمات المالية ، ولكن المصارف المصنفة بتصنيف عالي (ذات الخطوة) والمتصدرة قائمة المحتكرين تم معاقبتها من قبل الفدرالي الأمريكي فصارت المشكلة في (نقص الطالبين المحتكرين للدولار) وليس نقص الطلب بل قد يكون الطلب الكلي على

أوراق في السياسة النقدية

الدولار ازداد بالمعدل العام ، ولكن الطالبين المحتكرين أصحاب الربح الاحتكاري في المتاجرة بالدولار ممنوعين من دخول نافذة بيع العملة لأسباب لا نريد الخوض فيها ولكن التهمة المعلنة انهم يمارسون غسل أموال وتمويل جهات معاقبة من قبل الولايات المتحدة الامريكية، فحصل فائض عرض الا انه مقيد لا يسمح له بإشباع الطلب على الدولار، وفائض طلب مقيد (مختنق بالعقوبات) لا يسمح له ان يتحول الى طلب فعال، فارتفع سعر صرف الدولار بنسبة 4% في السوق الموازية في الأسابيع الأولى أي (1 دولار = 1530 دينار) ووصل بعد شهرين الى (1 دولار = 1650 دينار) أي ارتفع بنسبة 11% ، حيث ارتبط الامر بإنشاء المنصة الالكترونية بالاتفاق بين البنك المركزي العراقي والبنك الفدرالي الأمريكي لتسيير طلبات التحويل الخارجي الحقيقية من خلال التدقيق والتحري والتي أدت الى انخفاض اجمالي بيع الدولار في البنك المركزي العراقي لأغراض تعزيز الارصدة في الخارج (حوالات، اعتمادات) الى اقل من النصف ليس فقط نتيجة تقييد بيع الدولار للمصارف المعاقبة والتي كانت تستحوذ على نسبة اكثر من 40% من الأموال المحولة من العراق الى العالم الخارجي وانما نتيجة امتناع بعض المصارف التي تجري الحوالات وكذلك صيرفات الحوالة عن الامتثال لضوابط ومعايير المنصة، واعتقد ان السبب الرئيسي وراء رفض الامتثال يعود لتعود هؤلاء على أسلوب عمل غير مقيد بقيود الحكومة وروتينها القاتل، وهذا يعني ان اغلب انشطتهم حتى وان كانت مشروعة فهي غير رسمية أي تندرج ضمن الاقتصاد غير الرسمي (Informal Economy) او الاقتصاد الخفي (Hidden Economy) ذلك ان الأنظمة والتعليمات والتعقيدات والفساد والابتزاز، فضلا عن الخوف من ان المنصة تجعلهم رسميين وتكون لدى الحكومة بياناتهم ومعلوماتهم التي تخضعهم للضريبة ، وهم في الغالب ليسوا متهربين من الضرائب بذاتها ولكن متهربين من الفساد في الضرائب، هل المشهد المقلوب جعل العمل غير الرسمي وغير القانوني اجدى من العمل القانوني واكثر ربحية وسهولة ودون تبعات ولا عقوبات ولا ملاحقات وهذا ليس فقط في التجارة او التحويلات النقدية بل في اغلب الأنشطة الاقتصادية للأسف الامر الذي عزز من ضعف سيادة القانون ، بل في حالات عدة تسوى الاعمال غير القانونية بصورة اسهل لتكون بمثابة مكافئة للمخالفين للقوانين.

لماذا انخفضت مبيعات البنك المركزي في ظل هذه الازمة؟ لان مصارف مهمة خضعت لقيود الشراء ولم تتوسع شريحة الشراء لأنها اصلا لم تكن تتم وفق شروط منافسة وانما هنالك احتكار مدفوع الثمن ولا يمكن التنازل عنه لأخرين أي ان الدولار سيبقى يرتفع متأثرا بمنع بعض الطالبين المحتكرين حتى يحصل توافق بين المحتكرين على تصدر محتكرين جدد محل الممنوعين من دخول منجم الدولار وهذا التوافق يأخذ وقت حتما كونه يشبه التوافق السياسي ، قد نختلف في فهم كلمة الطلب

أوراق في السياسة النقدية

الفرق بين استيرادات القطاع الخاص ومبيعات الدولار في المزاد (مليار دولار)

الفرق	استيراد القطاع الخاص 2	مبيعات الدولار لدى البنك المركزي في المزاد 1	السنة
3=1-2			
12.7	23.4	36.1	2010
19.9	19.9	39.8	2011
39.55	9.1	48.65	2012
36.9	16.3	53.2	2013
39.9	11.8	51.7	2014
32.5	11.8	44.3	2015
13.7	18.3	32	2016
25	17	42	2017
8.8	38.3	47.1	2018
5.7	45.4	51.1	2019
3.4	40.7	44.1	2020
6.6	30.5	37.1	2021
9.1	37.7	46.8	2022
253.75	320.2	573.95	المجموع

أوراق في السياسة النقدية

الحقيقي ، فهو عندي حقيقي لأنه طلب حتى وان لم يكن لغرض الاستيراد فهو لغرض الاستثمار في الخارج او المتاجرة به في الخارج لأنه رخيص في الداخل ، اما الاخوة الذين يعتقدون ان الدولار هو فقط للاستيراد فهو حتما غير حقيقي لأنه اكثر بكثير والجدول اعلاه يبين مبيعات الدولار من قبل البنك المركزي للفترة (2010-2022) ومقدار استيرادات القطاع الخاص التي يدعي البنك المركزي انه يبيع في النافذة لتمويل استيراداتهم فيظهر لنا مقدار الفرق خلال 12 سنة بلغ بحدود 254 مليار دولار، وعليك ان تتصور عزيزي القارئ فيما لو كان سعر صرف الدولار حقيقي (عائم) وغير مدعوم لكان قمعت الاستيرادات ربما الى النصف في اقل تقدير لتحل محلها منتجات محلية ، ولكن حقن الفرق بين مبيعات البنك المركزي واستيرادات القطاع الخاص البالغ (254 مليار دولار) كاستثمارات في دورة الدخل العراقية بدلا من هروبها او تهريبها باحثه عن فرصة افضل، و طالما بقي هامش دعم في سعر الدينار سيبقى الدولار يولد بؤر احتكار وبؤر ربح احتكاري وبؤر نفوذ وبؤر صراع بالتبعية وبؤر تذبذب وعرقلة لاي تنمية حقيقية بالضرورة ، وسيكون من العسير على أي

حكومة حتى لو سخرت مليار رجل امن للسيطرة على السوق لان السوق يفرض قوانينه وبما ان الدينار لازال منفوخ والدولار مقزم ستبقى هناك فجوة ربح عملاقة تملئ بقوى احتكارية واسواق سوداء او ببيضاء وفق توازنات ارضاء اللاعبين الاقوياء في السوق ، بل ان اي اجراء حكومي للسيطرة على السوق بطريقة بوليسية سيؤدي الى ارتفاعات اخرى في سعر الصرف.

ثالثا: ما السبيل لاستقرار سعر صرف الدولار:

1. السيناريو الأسوأ لمستقبل الاقتصاد العراقي:

وهو تلبية كامل الطلب على الدولار اي ١٠٠٪ ، وهذا يحتاج الى طالبيين مرضي عنهم ولا يخشون من الامتثال للمنصة وعلى البنك المركزي المضي سريعا الى اعتماد المنافسة العادلة بين المصارف والصيرفات لإحلال طالبيين مرضي عنهم محل المعاقبين والتوسع في منح رخص للمصارف والصيرفات الملزمة بالامتثال وإلغاء اجازات الرافضين للامتثال ودون انتظار تسويات من خارج البنك المركزي قد تعتمد النفوذ السياسي، وفي حال استمرار اشباع كل الطلب على الدولار سيعود سعر صرفه الموازي الى قرب سعر صرفه الرسمي، الا ان ذلك قد

أوراق في السياسة النقدية

يكلف البلد اذا ما استمر طويلا الى تسرب هائل للنقد الاجنبي وقد تصل مبيعات البنك المركزي الى ٣٠٠-٥٠٠ مليون دولار في اليوم، الامر الذي يعني ان الاصول المحلية تحاول ان تسيل وتحول الى دولار وتخرج للخارج، لان فرق الربح بالمتاجرة بالدولار الرخيص محليا والغالي في الخارج كبير جدا ولا يقارن باي ربح اخر يمكن ان يحققه اي نشاط اقتصادي اخر، فيسقط الاقتصاد العراقي في فخ الافراغ من الاصول الدولارية مستقبلا.

2. السيناريو الأقل سوءاً على الاقتصاد العراقي:

تراجع حتمي لسعر الدولار مع الزمن كالحتمية التاريخية لماركس لان ارتفاعه متعلق بعقبات إدارية وفنية وليس بأسباب اقتصادية ، لماذا ؟ لأنه كلما ارتفع الدولار ارتفعت اسعار الاستيرادات وتصبح غير منافسة وينخفض الطلب عليها وينخفض ربح المستوردين الى الحد الذي يكون فيه الرجوع الى المنصة والتكيف معها واخذ الدولار بالسعر الرسمي يحقق عائد يفوق مبالغ الضرائب المتهربين منها و يفوق كلف فساد الضرائب المضطرين لدفعها نتيجة الابتزاز في حال الامتثال للمنصة ، هنا فقط تكون الاثار الإيجابية لهذا الإصلاح (البيع وفق المنصة) قد أثمر ونكون قد عبرنا فترة النقاهة لهذا الأثر الجانبي فيكون الأثر الاجتماعي والمعاشي الذي تحمله الناس في هذه الفترة قد أتى بنتائج ايجابية وهي التحول نحو الاعتمادات المستندية التي كنا نوصي بها منذ اكثر من عقد ونصف دون جدوى ، وكذلك ستكون الحوالات الحقيقية واضطرار المصارف لتحسين وضعها واجباد مصارف مراسلة وعندها سيتراجع سعر الدولار بعد ان يبلغ الذروة حتما حتى لو لم تتخذ الحكومة أي اجراء سوى دعم الشرائح المتضررة، ان إجراءات البنك المركزي المتعلقة ببيع الدولار بالسعر الرسمي للمسافرين والدارسين والمتعاليين في الخارج وغيرها هي إجراءات هادفة لتوسعة منافذ العرض وهي ذات الوقت تقلل من الاحتكار وتوسع قاعدة العدالة في توزيع النقد الأجنبي لصالح الجمهور، الا ان جزء مهم من هذه الدولارات سوف تباع بهامش ربح لأصحاب الحوالات الراضين للامتثال للمنصة والعمل وفق قواعدها، الامر الذي يغذي قدرتهم على الاستثمار في العمل غير الرسمي ويحقق مآربهم في تأخير الامتثال.

أوراق في السياسة النقدية

3. سيناريو الحل الجذري الضامن لمستقبل الاقتصاد العراقي:

وهو تعويم الدينار وتركه يبلغ سعره الحقيقي فيستقر عند مستوى مرتفع ويصبح (هامش الدعم = صفر) فتجني الموازنة العامة للدولة هذا الفرق بين السعرين الحقيقي والمدعوم بدلا من تركه للحيتان يوزع عليهم بشكل انتقائي، حيث ان الداخلين لمنجم الدولار خلال فترة صعوده كانوا ولا زالوا في عرس ما بعده عرس ولا تغرنكم صرخاتهم لإرجاعه الى سعره الرسمي او تباكيهم على الفقراء في وسائل الاعلام، لأن الدولار الواحد كان يحقق لهم ٢٠ دينار ربح قبل الازمة واليوم يحقق لهم الدولار الواحد ٢٢٠ دينار ربح، فلو افترضنا ان البنك المركزي تكيف مع السوق وباع بسعر السوق لكان هو من جنى ثمار صعود سعر الدولار ولأنه لم يفعلها فكان جني ثمار ذلك للمحتكرين الداخلين لمنجم الدولار، فلو لم يحرم البنك المركزي نفسه من الربح ليعطيه للحيتان فسوف تتاح للدولة قدرة تمويلية كبيرة جدا تمكنها من حماية الشرائح المتضررة من التضخم المصاحب للتعويم والذي يحمل معه في ذات الوقت موجات انتعاش وإعادة حقن النقد الأجنبي في دورة الدخل بعد ان يصبح هروبه او تهريبه غير ذي جدوى فيتعزز الاستثمار والإنتاج المحلي وتقمع الاستيرادات بشكل كبير، علما ان أصحاب الاعمال الخاصة والحرفيين سوف يتكيفون سريعا وسيتضرر أصحاب الدخل المحدد بقوانين غير مرنة (الموظفين) وهذا سيقال الضغط على الدولة من جهة رغبات التعيين الجامحة، كما يمكن للحكومة زيادة رواتب الموظفين بنسبة معقولة، المهم في الامر ان البنك المركزي سيتخلى عن تثبيت سعر صرف غير حقيقي وسيتولى السوق هذه المهمة وبعد استقرار سعر السوق عند حد معين يمكن للبنك المركزي التأثير به مستقبلا لجعل تذبذبه محدود ومحصور بين حدين، وتعود الأمور الى المنافسة التي تحمل في طياتها كل الدعم للمنتج المحلي بعد ان كان هامش الدعم لسعر صرف الدينار يمثل دعم صافي للسلع المستوردة، ونتخلص في ذات الوقت من كل اشكال التهريب للنقد الأجنبي لان سعره سيكون متكافئ في الداخل والخارج .

(*) المستشار الاقتصادي في هيئة المستشارين في الأمانة العامة لمجلس الوزراء

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 5 شباط 2023